آثار التغير الاجتماعي على ظاهرة جنوح الأحداث

الماحي ليلى

أستاذة مساعدة أ بجامعة تيارت، تخصص علم الاجتماع الجنائي

مقدمة:

يعرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات انتشارا للعديد من الآفات الاجتماعية التي تعصف به، فيعرف انتشار العنف في الحياة اليومية، كما يعرف ظواهر إجرامية متعددة الأوجه والامتدادات، والتي تؤرق الباحثين في ميدان الخدمة والمسؤولية الاجتماعية عامة.

ولاشك أن المتتبع لحال المجتمع الجزائري تحديدا يلاحظ استفحال ظواهر مرضية كالانتحار والاختطاف، وإدمان المخدرات والمتاجرة بها، إضافة إلى مظاهر الانفلات الأخلاقي واختلال القيم التي تحمي الشخصية في المجتمع وتتفاعل عدة عوامل في إنتاج هذه الأزمة والتي تهدد المجتمع واستقراره وتطوره.

وبناءا على هذا الواقع يعمل المجتمع من خلال الفاعلين في مجال الحماية والرعاية ومن خلال الجمعيات والمنظمات الناشطة في الميدان، على العمل جاهدة للوقاية من الآفات الاجتماعية عامة، كمظهر للتخلف وكمعيق لإستراتيجية المجتمع في التطور والازدهار.

والمتتبع للوضع يجد أن تفاعل العناصر المجتمعية عامل مهم في انتشار هذه الآفات، وبالتالي يساهم فهممنا لتلك الظروف في تفسيره من جهة، وفي استخلاص سبل الوقاية والعلاج من جهة أخرى، إذ انطلاقا من العديد من الدراسات الميدانية النفسية والاجتماعية، نجد أن تفاعل بعض العوامل في تفشي هذه الظاهرة، كتخلي الأسرة على دورها التربوي، إضافة إلى عامل التسرب المدرسي، والبطالة، وغياب القيم الاجتماعية السليمة الذي ساهم في انتشار العنف، كالتعاون، النظام، الصبر، الاحترام ...، والتي هي عوامل اجتماعية واقتصادية تدفع للفوضى والخروج عن نظام المجتمع العام.

وهذا ما دفعنا للتساؤل في هذه الورقة البحثية، حول علاقة التغير الاجتماعي الذي عرفه المجمع الجزائري بجنوح الأحداث، كظاهرة إجرامية، وآفة اجتماعية، تهدد النسيج الاجتماعي الجزائري، وحاولنا ربطها ببعض المتغيرات التي نراها ترتبط بتغير المجتمع، كما ترتبط بالظاهرة الإجرامية من باب سوسيولوجيا الجريمة والانحراف.

أولا التغير في المجتمع الجزائري وعلاقته بجنوح الأحداث

إن تغير المجتمع الجزائري هو تغير مس كل المجتمعات التي عرفت التحضر والنمو السريع والتصنيع، كما هو حال المجتمعات التي انتقلت من الطابع التقليدي في العلاقات والأدوار إلى نمط حديث

أساسه غايات وبنيات أكثر عقلانية وأكثر براغماتية، ومن الطبيعي أن يكون هذا التغير في مستوى الثقافة والقيم، ومستوى النظم والعلاقات، وكثيرا ما نبهتنا العديد من الدراسات عن التحول الذي يتزامن مع التحضر في منظومة القيم والأخلاق، وهذا ما يكون بنوع من التفاعل في السبب في بروز العديد من المشاكل الاجتماعية، وخاصة العنف والإجرام.

إن إنسان اليوم فقد قيمه وأخلاقه فأصبح كائنا ماديا، متشيئا مما أدى إلى شيوع أزمة القيم والأخلاق وفقدان المعنى.ولقد تنبأ **ماكس فيبر** عندما قال أنه سيسود تحجر آلي موشي بنوع من إحساس، كما تنبأ بخصائص الإنسان الذي سيعيش في المرحلة الأخيرة من هذا التطور الحضاري، إذ يقول: "إنهم متخصصون لا روح لهم، حضريون لا قلب لهم، وهذا اللاشيء يتصور أنه وصل إلى مستوى من الحضارة لم يصل إليه احد من قبل[1]. ويذهب ماكس فيبر إلى أن أزمة الأخلاق تعود أساسا إلى تصاعد عمليات الترشيد وهيمنة القوانين العلمية والمعرفة العلمية عليه، فالتنظيم الرسمي للوصول إلى أهداف وغايات اجتماعية ولكنه لا يساعد على اتخاذ قرارات أخلاقية.

وحتى الجريمة حسب مفكري الحداثة وما بعدها ، انفصلت عن الأخلاق، فالجريمة قديما غالبا ما كانت ترتكب من أجل دوافع إنسانية، كالدفاع عن الشرف، الثأر، أما الجريمة الحديثة هي مفصولة عن الأخلاق والقيم، ولا أهداف لها سوى إثبات القدرة والكفاءة على ارتكابها وبالتالي تدخل في تكوين بنيات المجتمع الحديث الاستهلاكي الذي هو حسب جاك بارك مجتمع لا يبحث عن المعنى، ولا يحس بضرورة المعنى، لذا يبحث الإنسان عن معنى حياته، وعن خلاصه من خلال السلعة، إن إنسان المجتمع الحديث دائم التغير وسريع، هو إنسان ذو

بعد واحد –على حد تعبير **عبد الوهاب المسيري**– هو كائن يتقن فن الاستهلاك، هو كائن جامد سلبي ناقص وعي، يقع تحت كل الظروف المفروضة عليه، دون أن تكون له رغبة في التغير أو تجاوز راهنه[2].

إن واقع الإنسان اليوم في ظل هذه الظروف التي تفرز أنماطا متعددة من المشاكل والتحديات والأزمات المفروضة على المجتمع والفرد، فهو واقع كثير من الدول الكبرى الغربية والتي تتجه نحو التمدن والتصنيع، هي مجتمعات تعيش أزمة اغتراب لامعيارية ومادية، ويعتبر من التهويل والتضخيم وصف مجتمعنا بهذه الصورة بنفس التركيز، غير أن تحول النموذج التقليدي للمجتمع إلى نموذج جديد وبشكل سريع وغير منظم أبرز العديد من المشاكل التي غيرت من الثقافة والذهنيات، وساهمت في خلخلة القيم، وتأزم حال المجتمع، وخاصة من خلال عناصر قوية وفعالة ومؤثرة، كالإعلام الذي هو الآخر عامل مهم في التغير الثقافي وبهذا تكون صورة المجتمع المتحول والذي هو يخرج صورة قديمة متخلفة إلى صورة تظهر على أنها أكثر تحديثا وأكثر انفتاحا، غير أن الشباب اليوم خاصة يجدون أنفسهم في واقع صعب التدارك، وفي وضعيات اجتماعية مأزقيه في أحيان كثيرة،فهو من جهة على مستوى المجتمع يعيش في مجتمع تسوده علاقات أقل شخصية وارتباطا، وأكثر إبهاما، وضعف الروابط الأسرية والقيم الروحية، والتعاون والشعور بالانتماء والاستقرار، مما يزيد من الشعور بالاغتراب والانفصال، هذا الاغتراب الذي أضحى من أكثر المفاهيم شيوعا في العلوم الإنسانية اليوم، وأكثرها قدرة على وصف مظاهر البؤس الإنساني والقهر الاجتماعي، عبر علاقة الإنسان بالطبيعة والمجتمع، فالإنسان يؤثر في الطبيعة ويتأثر بها، وهو عندما يغيرها فهو يتغير أيضا. ويرى **اريك فروم** الاغتراب كنمط من التجربة التي يعيشها الإنسان غريبا عن نفسه، حيث يتنازل الإنسان عن نفسه إزاء استسلامه لقيم المجتمع السائدة، وتتجلى أبعاد الاغتراب من خلال جملة من السمات، وتتمثل في العجز واللامعنى واللامعيارية، والعزلة وفقدان الهدفية والاغتراب هو نتيجة الفشل في تحقيق توافق بين الواقف الواقعية والمواقف الممكنة والمتاحة وتتجلى مظاهر الاغتراب في أشكال أحاسيس مفرطة بالدونية واللامبالاة، والقهر والضعف والقصور والسلبية والانهزامية[3].

وهو حال الكثير من الشباب اليوم، فهم يعيشون في حالة اغتراب عن الذات وعن واقعهم، وهو يتخذون عدة صور تمثل حالتهم هاته، ومنها الجنوح والدخول إلى عالم الجريمة، كاستجابة لمادية المجتمع من جهة، وكنمط من أنماط التوافق مع الوقع، وكرد فعل لأحاسيس الدونية والضعف والفشل.

فالانحراف والجنوح يشكل حلا بالنسبة للشباب والمراهق، وهو في كثير من الأوقات يعبر عن رغبة وقدرة وطريقة في عيش الحياة بدل الوقوف ساكنا[4].

فمن آثار التغير الإجمالي على مستوى الشخصية ازدياد إحساس الإنسان بالفردية وليس بالجماعة وإحساسه بالمرونة، أي وجود بدائل سلوكية تتنافى مع قيم المجتمع وإحساس الشخص بأن في إمكانه أن يتبنى قيما سلوكية انحرافية، كما أن تحدي القيم أصبح شيئا عاديا، وهنا تنفصل الشخصية عن قيم المجتمع وضبط المجتمع، تنشأ الفردية، وع ضعف الضوابط المتمثلة في النظم والقوانين والعادات والأعراف، ينمو الميل والرغبة في تجاوز القانون، كما يتجه المجتمع نحو القيم المادية التي ترتبط بالكسب الغير مشروع والرشوة، وهنا تتحول الثقافة من مجرد أفكار تدعو إلى الروحانية إلى أفكار تدعو إلى المادية[5].

إن جنوح الأحداث في ظل تغير المجتمع وانتشار مظاهر الاغتراب واللامعيارية وشيوع المشكلات النفسية في وسط الشباب والمراهقين وانحرافهم بالتحديد، ما هو إلا انعكاس مباشر لعدم قدرة هؤلاء الشباب على الانخراط في العلاقات الاجتماعية المستمرة، مما يؤدي إلى تضخيم نرجسيتهم التي تحرمهم من الانجذاب نحو شبكة العلاقات الاجتماعية، فيأتي تحركهم بعيدا عن الآخرين أو في مواجهة الآخرين.

فانحراف الأحداث مصدر لمجموعة من الانفعالات، فهي سر للقلق والخوف والشك والحذر وفي الوقت نفسه، يحرك مشاعر الزهو والإعجاب وتأكيد الذات، فالجريمة تجسد مواقف العنف والتمرد والعدوان وتشير مشاعر الجرأة والشجاعة.

وترتبط اللامعيارية في المجتمع اليوم تتصاعد الرغبة والشغف وبعدم تحديد الأهداف والقيم إضافة إلى التعرض للخطر وللريبة والفشل واليأس[6]. كما ان واقع الشباب والمراهقين إذا ما تحدثنا بلغة أدق يعيش في المجتمع مقذوفا في هذا العالم وحيدا والحلول الأكثر احتمالا هي الهروب والإيمان الفاسد، اللذان يتجسدان في عمليات الهروب مثلا في العمل، في الاستهلاك، في الانغلاق، أو في تدمير الذات وبالجمود

الذي يمكن أن يكون أيضا هي الفردية الحتمية أو أيضا البحث عن المعنى بالانطواء على الذات وهذا ما يؤدي إلى إطلاق النرجسية والاستعراضات الإيمانية، كما يؤدي إلى حالة الانجذاب إلى ما هو جماعي أو سبه جماعي، ذلك لأن الجماعة تطمئن وتحمي أعضاءها[7].

وفي ظل هذه الظروف عموما وفي المجال الإجرامي تحديدا تشير العديد من الدراسات إلى أن الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع الجزائري تتميز بالتصلب من حيث بعديه المادي والنفسي الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، وهو يشكل عاملا مؤشرا في تكوين الاستعداد لاكتساب السلوك الإجرامي، فالمجتمع إذن ومن وراء ارتكاب الأفراد للجريمة، ويعني تصلب المحيط البيئة الاجتماعية والمادية التي يعيش فيها الفرد، والتي تحرمه من إشباع حاجاته.

الملاحظ للعيان فضلا عن الدراسات، مشاكل المجتمع الجزائري تتزايد وتتفاقم، فهو يعاني من تخلف وتبعية وتجزئة وهو يعاني من أزمة في السلوك والممارسات والانحراف عن القيم، ومظاهر هذه الأزمة تتجلى في سلوكات كالكذب والسرقة والغش والكلام الفاحش والسلوكات الإجرامية والتي تعكس صراعه وبعمق أزمة على مستوى المؤسسات الاجتماعية على رأسها الأسرة والمدرسة.

نحن نعيش اليوم في مجتمع اللايقين، أين تغيب الثقة، ويشهد مجتمعنا انغلاقا بسبب التحولات القيمية، وأصبح المجتمع اليوم يقوم بالتربية بعنف وعلى العنف في ظل المخاضات العسيرة التي يعيشها المجتمع، وفي سياق اجتماعي تخلت الأسرة عن بعض أعبائها التربوية إلى المدرسة وإلى وسائل الإعلام التي هي الأخرى تربي جيلا مختلفا، انتصر على إبانه بالسياقات والإمكانيات، وفي ظل واقع التلفزيون والكمبيوتر الذين يعززان الانفلات واللانظام كما يعززان العنف والصراع والاستهلاكية وحب الأشياء.

ثانيا المدينة والجنوح،أية علاقة ؟

في البحث عن علاقة المدينة بإنتاج الجريمة و الجنوح،نجد عدة مداخل سوسيولوجية قديمة و حديثة تركز على المدينة كفضاء جديد وواسع، يحمل قيما تعزز من انتشار الثقافة الإجرامية والعنف،خاصة من خلال المشاكل التي تتميز بها المدينة كالبطالة و الثقافات الفرعية الهامشية الصراعية في أحيان كثيرة لذا يرى **هيرمن** Hormanأن المدينة موطن لتوليد الإجرام لأنها تنمو في شكل صناعي يفسر الهياكل الاجتماعية والنفسية ويوفر مناخ الجريمة.

أما **كليفورد وشاوس** يعتبران المدينة مولد للفضاء المورفولوجي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، له خصائصه الضاغطة على الفرد المؤدية به إلى الإجرام.فالمدينة فضاء يركز على القيم الاستهلاكية لا على الوسائل لاقتنائها والمشاركة فيها ومن خلال ضعف الحالة اقتصادية التي تعرقل الفرد في اندماجه في الثقافة المهيمنة، فيكون السلوك الإجرامي هو البديل الوحيد للفرد حتى يندمج في المجموعة.

ومجتمعنا يعرف هذه الظاهرة، فالإجرام مدني أساسا، خاصة في المدن التي لا تنطوي على نمط حضري متوازن، فالنمو العشوائي امتدادا للنزوح المتدفق لأهل القرى، الذي لم يستطيعوا الاندماج في المدينة بحكم أسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك وتعرض الفرد إلى حالة التغير الاجتماعي المولد للاختلال والتوتر في السلوك المؤدي إلى الإجرام[8]. كما أن المدينة لا تولد بالضرورة الفقر بقدر ما تولد الشعور بالفقر،إضافة إلى اختلال الأشكال الاجتماعية التقليدية كنظام القرابة، وتضعف الانتماء المؤدي إلى توليد أشكال اجتماعية ذات نزعة انحرافية، وتولد حالة اللاهوية التي من شأنها تحمل السلوك الإنحرافي لانعدام الرقابة الاجتماعية، وهي أيضا أجواء تسود فيها ثقافة السوق وقانون العرض والطلب، اذ يخضع الإنسان إلى قانون البضاعة وتحوّل القيم الإنسانية إلى قيم تجارية ،كما أن المدينة ترسل للفرد خطابا مزدوجا متناقضا تصارعه قوى السوق الخاضعة للمال وقوى الأخلاق المغلوبة، ولذلك من أهم الجنح في المدينة السرقة لاكتساب المال والبغاء وكلاهما يصب في السوق محكوم بالقيم الاستهلاكية[9].

كما تطرح أيضا إشكالية المدينة والتي تبحث عن ظروف تأسيس مدينة ثانية ومستقرة في الثقافة الجزائرية، انطلاقا من كون المدينة ثمرة تطور تاريخي طويل تترسخ فيه القيم الاجتماعية وتتبلور فيه التوازنات الروحية والمادية وتستقر فيه الأوضاع الاجتماعية.

كما تطرح إشكالية دراسة المجتمع الجزائري ضمن المجتمعات البطريقية، وهي تلك التي تسير تتحرك ضمن قيم جد مضبوطة تحدد أطر السلوك اللبي، الزواج، وهذا النمط من المجتمعات لا مجال للإبداع الفردي ونبذ كل محاولات التغير التي يقوم بها الأفراد، فهيمنة "نحن" على حساب الأنا، تعبر عن الضغط الممارس على الفرد من الجماعة وانعدام العلاقات الحميمة وبروز العنف[10].

المدينة الجزائرية الحديثة تشهد مشكلات متشابكة ومتعددة الأبعاد، تؤثر في الحياة الحضرية للمدينة كالتعمير والسكن البطالة والعمل، الضبط الاجتماعي، الهامشية الحضرية، وكل ذلك يعكس الخلل في ديناميكية النمو بين مختلف قطاعات المجتمع، وهذا كله يحول المدينة من بيئة للإشعاع الفكري والحضاري إلى بيئة للتدهور الاجتماعي والخلقي[11].

وما يلاحظ في المدينة الجزائرية من ظواهر سوسيولوجية، حالة ازدواجية العلاقات الاجتماعية، فالتحديث لم تصاحبه علاقات رسمية تعاقدية نفعية تنافسية في نطاق التنظيمات البيروقراطية الحديثة، وتنظيمات المجتمع المدني، لكن الملاحظ أكثر هو استمرار العلاقات الشخصية والأنساق الاجتماعية والثقافية الأولية في تعايش وتفاعل، ورغم ما تثيره هذه الوضعية من إشكالات، فإنها تقدم بعض الدعم للحياة الحضرية بتعويضها لعلاقات العجز الوظيفي الأمر الذي يدفعهم إلى التمسك بالأنساق الاجتماعية الأولى.

ويعرف المجال على أنه الركيزة الأساسية التي تجري فوقها الإحداث المميز للمجتمع ويدخل سكان الحي الواحد في صراع حوا استعمال المجال وشرعيته والسكان القدامى في تذمر مستمر من السكان الوافدين بعد الاستقلال وينعتهم بالبرانية، ويذكر الأهالي الحي دائما بحسرة على الماضي حيث الأمن والنظافة وحسن الجوار والمعاملة الحسنة أما السكان الجدد المتخلفون والذين جسدوا التخلف في الأحياء التي سكنوها فتغير مع ذلك المظهر الخارجي للمساكن وهكذا تحول المجال إلى صراعات[12].

وفي مجال تفسير العلاقة بين التغير الاجتماعي والجريمة والانحراف، نجد الفكر الخلدوني مهما، من حيث أن هذا المدخل يشير إليه بعض الباحثين في إطار الدور المهم للمدينة والتحضر عموما كإشكال سوسيولوجي وعلاقته بإنتاج الانحراف الاجتماعي، وتناول ابن خلدون لهذه القضية في إطار تناوله إشكالية العمران في المجتمع الإنساني، إذ تشكل قضايا العمران الحضري إلى جانب قضايا العمران البدوي حجر الزاوية في الرؤية الخلدونية للتاريخ والمجتمع، ولقد تناول ابن خلدون العمران الحضري في أباده السوسيو–اقتصادية والسياسية والثقافية، وشدد على العلاقة التي ربطت الحاضرة بالبادية وبالدولة ووقف على الأسباب المؤدية إلى نمو المدن وفناءها وخرابها.

إن المدينة ليست مجرد تجمع سكاني، ولا مجرد أفراد يخضعون لقوانين المدينة، إنهم قبل كل شيء مجتمع إنساني لهم روابطهم الاجتماعية، وإذا كانت العصبية هي الرابط لأبناء القبائل فإن أهل الأمصار كثير منهم ملتحمون بالصهر، يجذب بعضهم بعضا إلى أن يكونوا لحما لحما، وقرابة وتجد بينهم من الصداقة والعداوة ما يكون بين القبائل والعشائر[13].

إن الحضارة مفسدة للعمران، والفساد عند ابن خلدون ينقسم إلى قسمين، فساد اقتصاد المدينة، ثم فساد أخلاق أهلها، وأول مفسدة لاقتصاد المدينة ظاهرة الغلاء التي تعود إلى جملة من المشاكل منها الفقر، ويرافق هذا الفساد الاقتصادي فساد أخلاقي على المستوى السلوكي يعود إلى انغماسهم في النعيم والترف، وفساد أنفسهم يعود لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها، ويلخص ابن خلدون أخلاق أهل الحضر بأنها عين الفساد، لما فقد من خلق البائس بالترف، والمربي في قهر التأديب والتعليم فهو بذلك عيال على الحامية التي تدافع عنه ثم هو فساد في دينه، وإذا فسد الإنسان في قدرته ثم في أخلاقه ودينه، فقد فسدت إنسانيته.

ومن هذا المنطلق فترة الكساد الاقتصادي هي فترة تفكك النظام الاجتماعي، إذ يعتبر ابن خلدون هذا الانحطاط في الأخلاق بفعل فساد المدينة، محاولة بائسة من الناس للتغلب على حالتهم الاقتصادية الصعبة، ووجهه حينئذ أن مكاسبهم لا تفي بحاجاتهم لكثرة العوائد ومطالبة النفس بها، لا تستقيم أحوالهم، وإذا فسدت أحوال الناس واحدا اختل نظام المدينة وخربت[14].

وبهذا تكون وجهة نظر ابن خلدون تدعيم للفكر القائل بان المشاكل الاجتماعية والانحراف والجريمة خاصة هي نتيجة طبيعية لعملية التحضر الذي تعرفه المجتمعات، وبالتالي تكون المدينة مركز للفوضى واللّا أخلاق والمجون، ومجال للفوضى والانحراف من خلال تفاعل القيم السائدة والقيم الوافدة بفعل طبيعة التحضّر.

ثالثا العنف في المدينة وعلاقته بإنتاج الجنوح

عموما تشير الدراسات أن العنف ينتج مع ازدياد حدة القمع المفروض من الخارج من ناحية وازدياد إحساس الإنسان بالعجز عن التصدي له من ناحية أخرى، وقد يرتد على الذات متخذا شكل السلوك الانتحاري والميول التدميرية الذاتية، أو يتوجه إلى الخارج على مشاكل مقاومة سلبية، فالعنف المرتد إلى الذات لا يساعد على تصريفه والتحرر من وطأته لذلك يقسو على الذات ويدمرها، ويحملها مسؤولية الفشل المصاحب لوضعية القهر، ويعتبر الباحثون الإدمان على المخدرات كعنف تدميري، أما العدوانية الموجهة إلى الخارج تتخذ

أشكالا كالصراع مع النظام المسلط، ومحاولة النيل منه بشكل خفي، ويعتبر الكسل مثلا والميل إليه أكثر المظاهر الشائعة في أوساط الفئات الأكثر بؤسا وتأخرا في المجتمع المتخلف وهو ما يشكل عقبة أمام مشاريع التنمية والتطوير الذاتي، كما يعتبر تخريب الممتلكات العامة أكثر أشكال العدوانية التي تتبع ضد المتسلط، وتتخذ أشكالا تعبيرية مقنعة كالعدوان اللفظي بالنكت والتهكم.

ويرتبط العنف بالجنوح باعتباره مؤشرا يتجسد في سلوك بعض الأفراد للدلالة على بنية ذلك المجتمع المضطربة، وما يتراكم فيها من عدوانية قابلة للانفجار في ظروف معينة، فكلما زادت حجم التصرفات الجانحة كان احتمال انفجار العنف أكبر، لأن الأزمة الكامنة في بنية المجتمع أكثر مأزقية[15].

وللعنف عدة مظاهر رمزية وثقافية مرتبطة بالفضاء العمومي والاجتماعي والسياسي والثقافي، كما له مظاهر مرتبطة بالبيولوجي والإنساني خاصة،ومن مظاهر العنف الحضري غياب التربية المدنية، وتتغير صورها وتختلف حدتها من البسيط إلى الخطير إلى المحرم، كالبزق في الطرقات بشكل مقزز ومستفز، والتسكع في الشوارع بدراجات نارية، وهي سلوكيات تؤذي الناس وتشعر بانعدام الأمان لكن ليس بالضرورة القانون الجنائي يعاقب عليها.

والعنف المدني حسب **لوران ميكيلي Laurent Mucchielli** هو يحوي سلوك جماعي يظهر الغضب والحقد والإحباط الموجه نحو مؤسسات تمثل العدو وتمثل مركز المنافس والسلطة كما يسميها الباحث بالفتنة الحضرية التي تشتغل خاصة بعد إضافة أحد عناصر المجموعة أو إيقافه أو تعرضه للضرب من طرف السلطات.

قد يكون العنف ما هو إلا رد عنيف على السلطة كل أنواع السلطة، كما أنه عبارة عن لعبة خطيرة للمراهقين تكشف لنا عن عنف سياسي ليس بالمفهوم الإيديولوجي الثوري لكن عنف ضد النظام الذي همش هذه الفئة في الحياة العامة، وأهملها ونعتها بالصبيان والأولاد، وناقصو التجربة ...الخ[16].

كما يرتبط العنف بصورة عامة بوجود الكيان البشري، حيث ظهر تاريخ العنف مصاحبا للخلاف والنزاع بين البشر والهدف هو اللجوء إلى القوة لجوءا قد يكون مدمرا ضد الأفراد والأشياء ويحظره القانون موجها للأحداث تعبيرا سواء ضد أشخاص أو جماعات أو دول.

في إطار البحث عن صور و تجليات السلوك العنيف في الحياة الإنسانية عموما وخاصة للإنسان المتحضر ،تعددت الدراسات من النفسي إلى الانثروبولوجي إلى الاجتماعي،فمثلا توصل **رايت** في دراسته عن الحرب أن أكثر البشر بدائية أقلهم ميلا للحرب وأن النزعة والميل للحرب والقتل لا تتم إلا متناسبة مع درجة التحضر.بينما الإنسان البدائي عاش في سلام مع المعالم المحيطة به، ومع جيرانه ولم يصبح قاسيا إلا عند تحوله للحياة في المدن، وهو الكائن الوحيد الذي يقتل ويعذب أفرادا آخرين من بني جنسه، وهذا ما يساند آراء فرويد بأن البشر لم يخلقوا للحضارة كما لم تخلق الحضارة للبشر، فهي تزعجه وتخيفه عند كل منعطف من منعطفاتها وتؤدي به إلى العصاب النفسي وتدمير الذات.

وفق هذا الاتجاه، أحياء المدن العشوائية المكتظة بالسكان توفر كل الأسباب المؤدية للجريمة والعنف، فالمدن اليوم حدائق حيوان بشرية تفرز الجريمة والعنف، حيث تكبت وسد أمامه منافذ تصريفه بشكل طبيعي، فيتحول إلى أشكال عنف[17].

إن الفرد في عصورنا الحديثة حتى الفقير أو المتشرد لديه آلاف الاختيارات، ولهذا نجد من أحد السمات الرئيسية للمجرم الرغبة في تحقيق نجاح سريع[18]. كما أن اغلب ممارسات الشباب والتي تبدو في أشكال متنوعة من ارتداء أزياء غريبة وقيادة السيارات بسرعة فائقة 150 كم/سا، ليست إلا سلوكيات تسعى إلى تأسيس إحساس بالذات، فالجريمة في المقام الأول تأكيد للأنا.

فالمشكلة البشرية لا تتعلق فقط بمسألة الاستجابة (الجريمة) والكابح (العقوبة)، لأن إحساس الفرد البشري بذاته كعامل ثالث، إذ أن الفرصة التي يراها سانحة أمامه تواجهه بتحدي لتأكيد ذاته[19].

بالرغم من أن علماء الاجتماع والنفس صنفوا العنف في أبواب كثيرة، إلا أنها تنحصر في حالتين الأولى منها تنتج عن حالة مرضية للشخص الذي يعتمد في تصرفاته على العنف، الذي ينطوي على ممارسة الضغط والإكراه بالقوة ضد الآخرين بغير حق، أو سبب يقنع الضحية والشاهد، حيث يكون هدفه من ذلك إشباع رغبات أساسية كامنة فيه، يحبذ الوصول عليها بالعنف أو يصر على ذلك، ويمكن أن تكون هذه الرغبات مادية أو معنوية، وقد تكون بسيطة تافهة أو ثمينة مكلفة ولكنها تسبب الألم للضحية.

أما العنف الثاني يظهر كعنف دفاعي، يفسر على انه من آليات الدفاع ضد المخاطر التي تواجه الإنسان من أجل البقاء والاستمرار، وبوجه عام فإن العنف هو أحد أوجه الروح الصادية الكابتة في الفرد، وهو انعكاس من انعكاسات الأنا والأنانية لديه.

وتكمن صعوبة الأمر عندما يكون للعنف صيغة ثقافية في جوانب من أخلاق المجتمع، فعندما يتم الإجماع على التعامل بعنف مع مكونات المدينة الفيزيائية والطبيعية، تظهر حالة اصطلح على تسميتها بالعنف الجماعي الذي يعد أخطر أنواع العنف على المجتمع. وهي ظاهرة مرتبطة بإفرازات المجتمع. تتأثر بالأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية وكل واقعة عنف جماعي لها أسباب سواء مادية أو معنوية أو شخصية، ويعزى ظهورها إلى إعلاء القيم المادية في المجتمع، وغياب الوازع الديني وتأتي على شكل انتقام من المجتمع، وتدل على انهيار عمق القيم السائد في المجتمع.

وهذا العنف مبرر لدى مرتكبيه، سبب الإجماع على ارتكابه ولأنهم يعتبرونه الوسيلة الأفضل للحصول على الحقوق في ظل وجود خلل في القانون، أو في تجاهل تطبيقه ونجد أن العنف قد يوجه من الشخص لنفسه، وليس بالضرورة من الشخص لطرف آخر، فهو سلوك ناتج عن مأزق علائقي بحيث يصيب التدمير الشخص ذاته في الوقت نفسه الذي ينصب على الآخر.

وبالرجوع إلى إشكالية العنف بالوسط الحضري، تشير الدراسات أن العنف المتولد عن البدائية و الهمجية والاستعمار يمكن أن يتراجع كلما تقدمت المدينة لما يعني أن دائرة العنف تضيق كلما تقدمت المدينة، على اعتبارات التعلق بالإدارة والقوانين والضبط الرسمي.

وفي نفس الإطار يمكن إذا تعليل حالة العنف الجماعي في المدينة مهما كانت دواعيها، من خلال بعد أخلاقي عملي عقلي، فالعقل وظيفته تكمن في الحفاظ على الحياة، أما العنف وظيفته تدمير الإنسان، غير أن العنف الجماعي ضد المدينة جعل من العقل وسيلة في يد العنف، بحيث أنها عقلنت هذا العنف، فأصبح مهما على الجميع الانصياع والامتثال،.

وتصبح المدينة هي الضحية في العنف، ولقد أفقدها مقوماتها البيئية والطبيعية والعمرانية والتنظيمية وطمس هويتها وشوه مشهدها الذي بدا منقسما ما بين المظاهر العشوائية والريفية ومثاقفة لعمارة شاذة مستوردة تفصح في صورتها عن عنف مبالغ فيه بالحجم وبالآلية وبالمضمون، وحجم المناطق العشوائية ومكان توصفها على مداخل المدن، واستمرار انتشارها على الأراضي الزراعية دليل على ممارسة عنف غير مقاوم [21].

من خلال هذا المدخل النفسي الفلسفي الباحث في أصل العلاقة عنف/مدينة، يبرر الدافع الإجرامي بأنه ليس شذوذ أو جنوحا لفعل الشر أكثر من فعل الخير، بقدر ما هو مركب طفولي وميل للاستلاء بغير استحقاق بالقوة أو الإغارة أو العنف، هي نزعة للحصول على شيء مقابل لا شيء، اللص يسرق ما يريده بدلا من العمل والكد للحصول عليه. وفي هذا يكون السلوك العنيف ،الذي هو انحراف عن الاجتماعي والثقافي ورسالة من الفرد للمجتمع، وتعبير في صورة وفعل غير مقبول، ووفق هذا الاتجاه يمكن تحليل مختلف السلوكيات المنحرفة للمراهقين ،في إطار صراع الأنا والمجتمع، وفق التحليل الفرويدي، اذ يذكر في أعماله أن الطفل من الممكن أن يدمر العالم لو أتيحت له القوة الكافية لذلك، فالطفل ذاتي تماما، مغلف بمشاعره الخاصة الذاتية وبذلك لا يرى ولا يتفهم أي وجهة نظر أخرى، والمجرم ليس شخصا بالغا يحيا ويسلك في حياته سلوك الأطفال[21]. كما أن أهم دافع من دوافع البشر الرئيسية البطولة،لذا نلاحظ أن البدايات الأولى لحياة الجنوح هي مغامرات بطولية ،يصفها الكبار بالمتهورة نو الخطيرة،لكنها تجربة فريدة يسعى من خلالها الحدث تحقيق أو تحدي ذاته،فيسرق أو يكسر أو حتى يعتدي على شخص بالغ كانجاز ومغامرة

ثم يكبر الصبي ويمر بمرحلة الشباب وتفرض عليه الحياة أن يكون واقعيا، ويتم ذلك بمقياس العالم الواقعي، ويبدأ يدرك أنه لا شيء، وظاهريا يبدو أن قد أدرك الواقع إلا أن أعماقه تظل زاخرة بمشاعر التميز والتفرد، ولو أفصح كل فرد بأمانة برغبته ومشاعره في أن يكون بطلا، وطلب من المجتمع ما يشبع ذلك الإحساس، فإن متطلباته تهز وتصدم المجتمع حتى أعماقه، لا يتحقق الإشباع لذلك الإحساس إلا في بعض المجتمعات البدائية القليلة التي مازالت باقية، فهي التي تعطي أفرادها ذلك الإحساس بالقيمة والتفرد وأنه معروف لكل أفراد مجتمعه البدائي [22].

وبهذا وفي نظر فرويد تكون المدينة والحضارة هي الدافع والسبب في الجنوح والإجرام لأنه يرى أن البشر لم يخلقوا للحضارة، كما لم تخلق الحضارة للبشر، فهي تزعجه وتخيفه عند كل منعطف من منعطفاتها وتؤدي إلى العصاب النفسي وتدمير الذات. والسلوك الإجرامي والإنحرافي بدأ حين انتقل الإنسان للمعيشة في تجمعات كبرى في مدن حيث تجمعوا في التصاقات واتصالات لم يؤهلهم ماضيهم لها، وكان لابد أن

ينتج عنها ردود أفعال عنيفة غير مسبوقة[23]. إن المعيشة في مدينة معاصرة، لا يوجد فيها ما هو شخصي وتموج بزحام سكانها، ليست إلا انتهاكا رئيسيا للغريزة الطبيعية للإنسان.

ووفق هذا تكون المدينة منتجة من خلال ضغطها تعديها على خصائص البشر، في الحرية والاندفاع، فهيمن خلال توزيع المهام والفرص في نفس الوقت، تعزز من رد فعل لأفراد سواء المهمشين أو المضغوطين، وتفتح المجال أمام الإنسان ليتمرد على قانون يفرض خارج نطاق طبيعته، فيصبح المسموح ممنوعا تارة ومباحا تارة أخرى، وهو صراع الأهداف الثقافية والسبل المشروعة التي عبر عنها **ميرتون** باللامعيارية.

ومن خلال هذا الطرح نستنتج أن الجنوح كظاهرة اجتماعية مرتبطة بتقاطعات مهمة من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالتغير الاجتماعي الذي يعرفه مجتمعنا، كما انه عامل مهم في تنامي الظاهرة الإجرامية ككل، فالجانح اليوم هو مجرم الغد

الهوامش :

1. خالد حاجي، **من مضايق الحداثة إلى فضاء الإبداع الإسلامي والعربي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005، ص ص 49/45.
2. عبد الهاب المسيري، عزيز العظمة **العلمانية تحت المجهر**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص 102.
3. علي أسعد وطفة، **في الاغتراب الثقافي المعاصر**، مجلة المعرفة، العدد 571، نيسان 2011، ص 77.

4.Maurice Cusson, délinquants pourquoi ?. p34.

5. مصلح الصالح، **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**، مرجع سيق ذكره، ص ص 89/80.
6. جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة بسام حمد الأسعد، دار الهلال، بيروت، 2011، ط1، ص 33.
7. يان سبورك، مرجع سابق، ص 63.
8. نجيب بو الماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية**: دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2007/ 2008، غير منشورة، ص 141.
9. نفس المرجع، ص 142.
10. نفس المرجع السابق، ص 104.
11. نقلا عن حمد بومخلوف، **نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته**، دراسة إحصائية وتحليل نظري، سلسلة الوصل، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006، ص 51.
12. نفس المرجع، ص 52.
13. عبد الرحمن ابن خلدون ،**مقدمة ابن خلدون**، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط2004،1، ص 427.
14. نفس المرجع، ص 454
15. قنيفة نورة:**المرأة والعنف في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع،غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010/2009 ، ص ص 178/168.

16. Laurent Mucchielli, **violences urbaines**, réactions collectives et représentations de classe chez les jeunes des quartiers religieuses la France des années 1990, in actuel Marx, N0 26, 1999, pp 85/108.

17. كولن وسون، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري سيكولوجية العنف**، ترجمة: رفعت السيد علي، ج1، جماعة جو الثقافة، القاهرة، ص 111.
18. نفس المرجع، ص 161.
19. نفس المرجع، ص 197.
20. يسار عابدين، **العنف الجماعي ضد المدينة**، مقال منشور في مجلة فكر، العدد 113، 210، سوريا، ص 82.
21. فرانك ويليامز،السلوك الاجرامي، مرجع سابق، ص 13.
22. نفس المرجع، ص 22.
23. نفس المرجع، صص 80/79.